أوضح أن فائض المعروض في الأسواق سببه التدفق المتزايد من مصادر جديدة

النعيمي : التاريخ سيثبت صحة قرار «أوبك» بعدم زيادة الإنتاج

برلين – القاهرة – الأراضي المحتلة – «وكالات» : أكد وزير النفط السعودي علي النعيمي «إن التاريخ سيثبت صحة قرار منظمة أوبك بالإبقاء على سقف إنتاجها كما هو عند 30 مليون برميل» والذي اتخذته في اجتماعها الأخير، الذي انعقد في 27 نوفمبرالماضي وساهم في زيادة انخفاض أسعار النفط.

وأوضح النعيمي في كلمة ألقاها أمس في العاصمة الألمانية برلين ، أن المملكة عندما قالت إنها لن تخفض إنتاجها وستدافع عن حصتها في السوق العالمية، فإنها كانت تهدف من ذلك إلى تلبية الطلب من زبائنها.

وقال إن فائض المعروض في الأسواق سببه الإنتاج المتزايد من مصادر جديدة، إضافة إلى الركود الاقتصادي الذي شهده العالم مؤخرا، إلا أن أسعار النفط بدأت في الاستقرار والطلب بدأ في النمو بصورة تدريجية ، مشددا على أن على الدول المنتجة خارج «أوبك» المساهمة في إعادة التوازن إلى السوق والتفكير في استقراره على المدى الطويل. مرحبا في الوقت ذاته بالنفط الصخري، معتبرا اياه مصدرا مهما لتلبية الطلب العالمي المتنامي على النفط.

أضاف ان «السعودية هي من اكثر المنتجين من ناحية الكفاءة وأكثر من أي منتج آخر، و(ارامكو) السعودية شركة منضبطة جدا».

وفي القاهرة أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية بمصر، انتهاء أزمة البوتاجاز (الغاز المستخدم عبر اسطوانات في المنازل للتدفئة والطهي) في جميع محافظات مصر، مع انتظام الإنتاج المحلي من البوتاجاز من معامل التكرير وحقول الإنتاج، مؤكدة أن أسعار الغاز الطبيعي للمنازل لم يطرأ عليها أي زيادات منذ قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في الأول من مايو الماضي.

■ مصر: انتهاء أزمة غاز المنازل ولا زيادة في الأسعار

وقال المتحدث الرسمي للوزارة، حمدي عبدالعزيز، انتظام برامج استيراد البوتاجاز، وانه يتم حاليازيادة ضخ كميات البوتاجاز إلى السوق المحلي بنسبة 103% عن الخطة الموضوعة بمتوسط 1.2 مليون اسطوانة يوميا، وأن قطاع البترول المصري ينتج نحو 50% من إجمالي الاستهلاك ويتم استيراد الباقي.

وأوضح أن وزارة البترول تعاقدت مؤخرا على استيراد كميات إضافية من البوتاجاز تقدر بحوالي 22 الف طن، بدأ وصولها اعتبارا من 28 فبراير الماضي، حيث بدأ ميناء الإسكندرية استقبال ناقلة بلغت حمولتها 12.6 الف طن ووصلت إلى ميناء السويس ناقلة حمولتها 6.4 الف طن.

كما استقبل ميناء رأس شقير ناقلة حمولتها 1.6 الف طن بإجمالي كميات 20.6 الف طن من البوتاجاز وباقي الكميات ستصل تباعا، مشيرا إلى كفاية كميات البوتاجاز المستورد لحوالي 9 أيام.

وأشار إلى أن قطاع البترول مستمر في ضخ إمدادات البوتاجاز للسوق المحلي بمختلف محافظات مصر بنسبة تتعدى 100% من الخطة لتحقيق الاستقرار، وان هناك تنسيقا كاملا مع وزارة التموين لتشديد وتكثيف الرقابة على المستودعات للقضاء على السوق السوداء.

وأكد رئيس شركة الخدمات التجارية البترولية «بترولريد»، للهندس أمل العليمي، أن أسعار الغاز الطبيعي للمنازل لم يطرأ عليها أي زيادات منذ قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في الأول من مايو الماضي والذي حدد شرائح الاستهلاك الأولى حتى 25 متر مكعب بسعر 40 قرشا لكل متر، والثانية ما يزيد على 25 وحتى 50 مترا بسعر 100 قرش لكل متر، والشريحة الثالثة ما يزيد على 50 متر مكعب بسعر 150 قرشا لكل متر، مؤكدا انه لا يوجد حاليا أي توجه لزيادة أسعار الغاز للمنازل.

فائض المعروض في الأسواق السبب الرئيسي لتذبذب أسعار النفط

■ جذور القضية ترجع إلى عام 1967 عندما أغلقت مصر قناة السويس

وطمأن المستهلكين انه في حالة تعذر تسجيل قراءات الاستهلاك لعدة أشهر يتم قسمة إجمالي الاستهلاك على عدد شهور المحاسبة، ويتم تطبيق شرائح الاستهلاك على كمية الاستهلاك المحددة لكل شهر على حدة حتى لا يتم محاسبة المستهلك على إجمالي استهلاك الشهور مرة واحدة وإخضاعه للشريحة الأعلى.

وأوضح أن هناك أكثر من طريقة متاحة لمستهلكي الغاز للإبلاغ عن قراءة العداد عن طريق الكشاف او الاتصال على ارقام التلفونات الخاصة بكل منطقة استهلاك الموجودة خلف الفاتورة او تسجيل القراءة على موقع الشركة الإلكتروني، وفي حالة وجود أي استفسارات أو شكاوى يتم التوجه إلى مراكز خدمة العملاء أو عن طريق البريد الإلكتروني، وسيتم بحث الشكوى والرد على الاستفسارات فورا.

■ إيران وإسرائيل تتصارعان أمام المحاكم السويسرية بشأن مشروع نفطي قديم

في شأن تفعلي آخر وفي الوقت الذي تندد فيه إسرائيل علنا بإيران وبرنامجها النووي؛ هذا الأسبوع يتصارع البلدان في هدوء في نزاع مستمر منذ عقود بشأن شركة سرية لخطوط أنابيب النفط، وقد تبلغ قيمة التعويضات فيه مليارات الدولارات لطهران.

وفي محكمة سويسرية يتصارع محامون عن الجانبين في قضية تحكيم بخصوص شركة خط أنابيب إيلات–عسقلان وهي مشروع مشترك تأسس في العام 1968 – عندما كانت العلاقات ودية بين البلدين – لنقل النفط الإيراني إلى البحر المتوسط.

وعلى مدى عقد من الزمن نقل الخط النفط من البحر الأحمر للتصدير إلى أوروبا، لكن منذ الثورة في عام 1979 والتي أتت برجال الدين إلى السلطة تطالب إيران بنصيبها من الأرباح والأصول التي بقيت في إسرائيل.

ومنذ انهيار المشاركة نمت الشركة وتحولت إلى مجمع لأصول في الطاقة يتعامل حاليا في الغالب مع النفط القادم من بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا.

ولا يعلم أحد كم حققت من ارباح أو كم تبلغ قيمتها فيما يرجع إلى حد بعيد إلى انها محمية بطريقة تشبه ما تتمتع به اجهزة المخابرات الإسرائيلية من حماية بما في ذلك عن طريق اوامر بمنع النشر تقيد تغطية النشطة الشركة.

لكن طهران – منحية جانبا رفضها منذ عقود الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود – عازمة على استعادة نصيبها من شركة خط انابيب إيلات–عسقلان وتتابع قضية تحكيم معقدة منذ العام 1994 في فرنسا اولا ثم سويسرا حاليا.

وفي ذلك الوقت أصبحت الشركة أكبر موزع للوقود في إسرائيل وتطمح للتحول إلى مركز رئيسي لتجارة الطاقة في البحر المتوسط. وتواصل إسرائيل سيطرتها المحكمة على الشركة لدرجة أن المقالات التي تكتب بشأنها – بما في ذلك هذه القصة – يجب أن تمر عبر الرقيب العسكري.

وترجع جذور تلك الشركة إلى حرب عام 1967 عندما اغلقت مصر قناة السويس وهو ما جعل من المستحيل على إيران تصدير نفطها بالناقلات إلى اوروبا. وبموجب اتفاق إنشاء الشركة تقوم الناقلات الإيرانية بتفريغ حمولاتها في ميناء إيلات المطل على البحر الأحمر ثم ينقل النفط مسافة 254 كيلومترا إلى الشمال الغربي إلى عسقلان.

وأسس البلدان شركة واجهة في هالیفاكس في كندا تحت اسم ايه.بي.سي هولدنجز المساهم الرئيسي في شركة خط انابيب إيلات–عسقلان. ويحلول ديسمبر عام 1969 كان خط الأنابيب جاهزا لمناولة 60 مليون طن من الخام سنويا برغم انه لم يصل إلى هذا المستوى قط.

مسؤولون يبحثون منتصف الشهر الجاري أبرز الإشكالات التي تعوق تطبيق مقررات السوق المشتركة

معوقات تواجه حرية عمل خليجيين بين دول المجلس

الرياض – «وكالات» : يبحث مسؤولون خليجيون منتصف مارس الجاري، تقريرا أعدته الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، حول أداء السوق الخليجية المشتركة وأبرز الإشكالات التي تعوق تطبيق المجالات العشرة التي أقرتها السوق المشتركة.

وفيما يشارك في الاجتماع الذي يعقد في الرياض في الفترة من 16 إلى 18 مارس الجاري، ممثلون من جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجلس التعاون واتحاد الغرف الخليجية، سيتم استعراض المعوقات التي تواجه عددا من مسارات السوق الخليجية المشتركة، خاصة فيما يتعلق بمسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية في دول المجلس والعقبات التي تواجه بعض المواطنين في التوظيف، بحسب صحيفة «الاقتصادية» السعودية.

وقال المسؤول الخليجي، إن الاجتماع سيناقش الصعوبات التي تواجه المواطنين عند رغبتهم في الحصول على فرص للعمل وعدم تمتعهم بالمزايا ذاتها التي يتمتع بها مواطنو هذه الدولة، مشيرا إلى أن هناك لجانا وزارية يتم الرفع لها فيما يتعلق بالقرارات التي لم تلتزم الدول الأعضاء بها.

باحثون عن عمل في احدى دول الخليج

وأضاف المسؤول، فضل عدم نشر اسمه، انه منذ الإعلان عن تطبيق السوق المشتركة مطلع 2008، برزت عدة معوقات من بينها الإجراءات المعقدة التي تقرها بعض الدول فيما يتعلق بحرية الاستثمار، خاصة في قطاع المصارف والمؤسسات المالية، مستدركاً انه بفضل الاجتماعات المستمرة تمت معالجة كثير من هذا المعوقات.

كما يناقش المشاركون في الاجتماع مرئيات القطاع الخاص الخليجي حول تطبيق السوق الخليجية المشتركة، ومدى استفادة قطاع الأعمال من المزايا التي توفرها السوق، والوقوف على أبرز المعوقات التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين الخليجيين، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع والبضائع بين المنافذ الجمركية أو تملك العقار للأغراض التجارية والسكنية.

وقال عبدالرحيم نقي: الأمين العام لاتحاد الغرف الخليجية، إن أغلب المعوقات التي كانت تواجه تفعيل السوق الخليجية المشتركة أصبحت تنحصر في مسارات محددة، خاصة أن الدول الأعضاء بدأت تحرص على تفعيل السوق، على الرغم من بعض الخطوات الإجرائية التي تظهر بين فترة وأخرى نتيجة بعض الإجراءات.

وأوضح نقي أن هناك تفعيلا لدور ضبط الاتصال في الدول الأعضاء وتفاعلهم لمعالجة الشكاوى التي ترد لهم من المستثمرين أو المواطنين في الدول الأعضاء، مشيرا إلى أن هناك تقدما ملموسا من قبل دول مجلس التعاون بعد أن بدأت في تنفيذ القرارات السيادية الرامية إلى تفعيل السوق.

وتابع الأمين العام للاتحاد أنه تبقت بعض الخطوات التي تحتاج إلى النقاش والمعالجة، خاصة فيما يتعلق بحرية عمل المواطنين الخليجيين في دول المجلس، وحصولهم على المزايا التي يتمتع بها مواطنو الدولة التي يعملون بها، لافتا إلى أن النقاش في هذا الجانب مستمر، فيما يتوقع أن يتم التوصل لتفاهمات في هذا الشأن.

كما أشار نقي إلى أن القطاع الخاص الخليجي يتطلع إلى تفعيل السوق الخليجية المشتركة، بهدف زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس.

أقرته الحكومة ورفعته لرئيس الجمهورية بعد طول انتظار

مصر تستعد لمؤتمرها الاقتصادي في شرم الشيخ بقانون جديد للاستثمار

رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب

القاهرة – «رويترز» : قال رئيس الوزراء المصري، إبراهيم محلب، اليوم الأربعاء، إن الحكومة أقرت مشروع قانون الاستثمار الموحد وأحالته إلى رئيس الجمهورية للتصديق عليه.

ومن شأن إقرار القانون الذي طال انتظاره تعزيز ثقة المستثمرين قبيل القمة الاقتصادية في شرم الشيخ التي تعقد في منتصف مارس.

ويرى الاقتصاديون أن صدور قانون الاستثمار الموحد خطوة ضرورية للقضاء على البيروقراطية وتسهيل الحصول على تراخيص المشروعات، وتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية.

وقال محلب للصحافيين بعد اجتماع الحكومة «نعم.. مجلس الوزراء أقر القانون ورفعه للرئيس لإقراره وإصداره».

وتعمل مصر على تعزيز ثقة المستثمرين التي تراجعت بسبب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية على مدار أربعة أعوام تقريبا منذ الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك عام 2011.

بهدف تهيئة البيئة المؤسسية الداعمة لتحقيق الشمول المالي

البنك الدولي يحض على دور أكبر للمصارف المركزية العربية

عمان – «وكالات»: أعلنت مديرة المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مجموعة البنك الدولي سحر نصر، ان للسلطات الرقابية والإشرافية وفي مقدمها البنوك المركزية «دورا محوريا في تهيئة البيئة المؤسسية الداعمة التي تحقق الشمول المالي، إذ تعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية لزيادة فرص التشغيل ومحاربة الفقر». إذ «تمر المنطقة العربية حاليا في تحديات سياسية واقتصادية تؤثر سلبا على قدرات الاقتصاد المحلي في سبيل خلق فرص عمل جديدة، بسبب تزايد الأعباء المالية على الحكومات ما يؤدي أحيانا إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم». وأشارت إلى ان هذه التحديات «رفعت درجة الأخطار ما يعزز أهمية دور البنوك المركزية والجهات الرقابية في الحفاظ على الاستقرار المالي، الذي يعتبر عاملا أساسا في تحقيق الشمول المالي».

ولفتت نصر في افتتاح منتدى «الإجراءات الرقابية الاحترازية والممارسات السليمة لإدارة الأخطار» الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية المصارف في الأردن، إلى «السعي في دولنا العربية إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية المستدامة لشعوب المنطقة، في ظل أدوات وسياسات حكيمة تضبط إيقاع الأسواق، مع تحقيق فاعلية آليات السوق الحرة التي تضمن تعزيز المنافسة وزيادة الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد».

واعتبرت أن مشاركة البنك الدولي في هذا المؤتمر «المهم تنطلق من إدراكنا لأهمية دور السلطات الرقابية والإشرافية في مساندة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، وهو القطاع الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأكبر في توفير فرص عمل جديدة، خصوصا للفئات الأكثر حاجة أي الشباب والمرأة والمناطق الأقل نموا».

ثقة الشركات تراجعت منذ أن ألغى «المركزي» سقف التعاملات على الفرنك

تراجع النمو الاقتصادي لسويسرا خلال 2014 يثير التساؤلات

زيوريخ – «رويترز»: اظهرت بيانات ان اقتصاد سويسرا تباطأ نموه بوتيرة اقل مما كان متوقعا في نهاية عام 2014، لكن ثقة الشركات السويسرية تراجعت منذ أن ألغى البنك المركزي سقف التعاملات على العملة المحلية الفرنك في يناير.

فقد نما إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.6%. في الربع الاخير للعام، مقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة اي ما يزيد عن المعدل المتوقع 0.3%. وتم تعديل النمو في الربع الثالث بالزيادة إلى 0.7%.

وقال إيبيك أوزكاردسكايا المحلل في مؤسسة سويس كوت في مذكرة "الإنفاق الحكومي والزيادة الملموسة للصادرات تفسران الجزء الأكبر من استقرار النمو في الربع الرابع".

وتغطي البيانات الأشهر الثلاثة حتى ديسمبر وهي الفترة التي سبقت قرار البنك الوطني السويسري في 15 من يناير بإلغاء سقف العملة المحلية البالغ 1.20 فرنك للدولار.

وأدى إلغاء سقف العملة إلى صعود الفرنك السويسري في أسواق الصرف الأجنبي وخلق مشكلات للمصدرين وهم قاطرة الاقتصاد السويسري وعزز التوقعات بأن البنك المركزي سيخفض تنبؤاته للنمو في اجتماعه في 19 من مارس.

وأظهر مسح استقصائي شمل قرابة 3000 شركة ونشرته أمس الثلاثاء مؤسسة (كيه.او.إف) السويسرية للبحوث الاقتصادية التي تتنبأ بكساد في سويسرا في عام 2015 أن الشركات في كل القطاعات كانت أكثر قلقا على آفاقها الاقتصادية مما كانت عليه قبل شهر. وكان هبوط معدلات الثقة في فبراير ملحوظا بين الشركات التي تنشط في أسواق الإنشاءات والعمران والأعمال الهندسية.

سويسرا ليست راضية عن معدلات النمو فيها